

الثابت والمتغير في السياسة الخارجية الجزائرية

Constants and Variables in Algerian Foreign Policy

بوزيد أوسامة*، جامعة الجزائر 03، oussama.bouزيد1501@gmail.com

تاريخ النشر: 2025/12/ 20

تاريخ القبول: 2025/11/ 20

تاريخ الاستلام: 2025/11/ 03

ملخص:

يتناول هذا المقال بالدراسة موضوع الثابت والمتغير في السياسة الخارجية الجزائرية، والذين يستوجبان النظر إليهما على أساس أنهما عنصرين متفاعلين وليس متناقضين، فالثوابت تمثل البوصلة التي توجه الموقف الجزائري، بينما تمثل المتغيرات استجابة ديناميكية لحيط دولي سريع التحول.

في هذا الخصوص، تبرز ثوابت السياسة الخارجية الجزائرية باعتبارها مبادئ متجذرة في التجربة الوطنية، وليست مجرد شعارات، حيث أثبتت عبر عقود من الزمن، قدرتها على توفير إطار توجيهي واضح للسياسة الخارجية. رغم التحولات التي عرفها العالم، بقيت هذه الثوابت حجر أساس في الحفاظ على استقلالية القرار الجزائري ودوره المحوري إقليمياً ودولياً.

على هذا الأساس، عملت الجزائر في سياستها الخارجية في العقود الأخيرة على خلق ذلك التوازن الذي من خلاله تحافظ على المبادئ التاريخية التي شكلت أساس دبلوماسيتها منذ الاستقلال، وبين الحاجة إلى التكيف مع المتغيرات الدولية والإقليمية المتسارعة.

كلمات مفتاحية: السياسة الخارجية، الدبلوماسية، العلاقات الدولية، الجزائر.

Abstract:

This article examines the constants and variables of Algerian foreign policy, which should be seen as interacting rather than contradictory elements. The constants form the compass that guides Algeria's positions, while the variables represent a dynamic response to a constantly changing international environment.

In this regard, the constants of Algerian foreign policy stand out as principles rooted in national experience and having proven their ability to provide a clear guiding framework for foreign policy. Despite global dynamics, these constants have remained a cornerstone for preserving Algeria's sovereignty and its pivotal regional and international role.

With this in mind, Algeria has worked in its foreign policy over the past decades to create a balance through which it maintains the historical principles that have shaped the foundation of its diplomacy since independence, while maintaining the need to adapt to international changes.

Keywords: Foreign policy, diplomacy, international relations, Algeria.

* المؤلف المرسل

مقدمة:

تعتبر السياسة الخارجية لأي دولة أداة لتحقيق مصالحها وأهدافها القومية، وشكلا من أشكال تعاملها مع غيرها من الدول في المجتمع الدولي والذي يعطيها في الأخير هوية دولية مميزة عن غيرها من الوحدات الدولية الأخرى. وبينما تتميز كل دولة بسياستها الخارجية الفريدة عن غيرها، فإن هذه الأخيرة تتأرجح بين الثوابت التي تشكل الإطار المرجعي العام لسياسات الدولة الخارجية ومجموعة من المتغيرات التي تفرضها الظروف الإقليمية والدولية.

من هذا المنطلق، فقد تميزت الجزائر بانتهاج سياسة خارجية مستقلة وفريدة منذ الاستقلال عام 1962، وهي سياسة تقوم على جملة من المبادئ الراسخة المستخلصة من التجربة التاريخية المتمثلة في الثورة التحريرية المضفرة والتي انطلقت ببيان أول نوفمبر 1954، ثم مؤتمر الصومام مروراً بمؤتمر طرابلس عام 1963 ووصولاً إلى تأسيس دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية. هذه الوثائق تعتبر المصادر الرئيسية التي استقيت منها مبادئ السياسة الخارجية الجزائرية، والتي لم تتغير رغم التحولات والديناميكيات التي فرضتها بيئة دولية متقلبة.

ومن هنا يبرز التساؤل الحوري لهذا المقال: ما هي الثوابت التي ميزت السياسة الخارجية الجزائرية؟ وما هي المتغيرات التي عرفت هذه السياسة ضمن سياقات دولية مختلفة؟

للإجابة على هذا التساؤل يمكن طرح بعض الفرضيات التي يمكن صياغتها على النحو التالي:

تبنت الجزائر نهجا واضح المعالم في سياستها الخارجية، يستند على احترام الثوابت الأساسية المستمدة من كفاحها من أجل الاستقلال والتحرر؛

سعت الجزائر في كل مرة إلى إيجاد التوازن الملائم بين الثوابت في سياستها الخارجية وبين مقتضيات التحولات والتحديات التي يفرضها النسق الدولي.

في هذا الخصوص، فإن هذا المقال يهدف إلى تقديم رؤية تحليلية للسياسة الخارجية الجزائرية من خلال التركيز على أهم المبادئ والثوابت التي تميزها، وعملت على مر التاريخ على رسم معالم الدولة الجزائرية وتبيان شخصيتها على المستوى الدولي. هذه الثوابت التي دوما ما كانت محل تحديات فرضها الواقع الدولي والإقليمي، ودفع في كل مرة السياسة الخارجية الجزائرية للتكيف مع كل هذه الديناميكيات والتحولات، لكن دون المساس بالثوابت الراسخة، بل على النقيض من ذلك تمكنت السياسة الخارجية من التوفيق بين المعيارية والتحديات الجيوسياسية، الاقتصادية والجيوانموية التي عرفت الجزائر منذ الاستقلال.

وعليه، فإن التقسيم المنهجي الذي اعتمدنا عليه لتأكيد أو نفي صحة الفرضيات المطروحة وللإجابة على المشكلة البحثية، يستند إلى أربعة محاور أساسية، يعنى المحور الأول فيه بعرض أهم الثوابت في السياسة الخارجية الجزائرية، بينما سنحاول في المحور

الثاني تبيان التحولات والديناميكيات التي صقلت السياسة الخارجية الجزائرية، لنحلل في **محور ثالث** أهم تحديات السياسة الخارجية الجزائرية، والتي يتطلب العمل على توظيفها أبعادا دبلوماسية جديدة تسمح بمواكبة التحولات والديناميكيات الإقليمية والدولية في **محور رابع**.

1. ثوابت السياسة الخارجية الجزائرية:

تبنّت الجزائر منذ استقلالها في الخامس جويلية من سنة 1962، حملة من المبادئ في سياستها الخارجية، وذلك في إطار بناء دولة مستقلة تتمتع بالسيادة في القرار الخارجي، ذات المبادئ التي لا تزال تحافظ عليها وتسعى إلى توظيفها في كل المناسبات والمحافل الدولية، والتي تتجلى في الفعل الخارجي الجزائري من خلال إدارة وتسيير الأزمات وبناء التحالفات والصداقات، سواء في إطار الدبلوماسية الثنائية أو المتعددة الأطراف. حيث اتبعت الجزائر نهجا واضح المعالم في سياستها الخارجية، يقوم على عدد من المبادئ الأساسية المستمدة من تجربتها التحررية وتوجهاتها الأيديولوجية والسياسية، والتي عملت جاهدة على الحفاظ عليها رغم التقلبات والديناميكيات التي عرفها السياقين الإقليمي والدولي، مما منح سياستها الخارجية نوعا من الاتساق والمصداقية في المحافل الدولية.

في هذا الخصوص، فإن مكانة الجزائر المركزية جغرافيا، حضاريا وتاريخيا، منحت لها شخصية دولية فريدة ومتميزة، صقلتها تلك المبادئ والثوابت الراسخة على غرار المرافعة على حق الشعوب في تقرير المصير، الدعوة لتبني الحلول السلمية والسياسية في حل النزاعات والأزمات، وكذا رفض التدخلات الخارجية في الشؤون الداخلية للدول إدراكا من الجزائر أن هذه التدخلات لن تزيد الأمور إلا تعقيدا وعسكرة، مخرجاتها تبني مقاربات صلبة وعسكرية لا توفر حولا جذرية لازمة هيكلية ومتشعبة.

وعليه، فقد ارتكزت السياسة الخارجية الجزائرية على توظيف هذه المبادئ خصوصا اتجاه جوارها الإقليمي المباشر، وهو ما مكّنها من بناء تصورات ومقاربات متكاملة وشاملة لمختلف القضايا الإقليمية والدولية، وذلك في إطار يخدم مصلحة الجميع وليس طرف على حساب آخر، لاسيما مع تعلق بالسيادة والأمن الإقليمي، مع العمل من جهة أخرى على احترام القواعد التي تحكم العلاقات الدولية بالاستناد أساسا إلى الشرعية الدولية وإلى القانون الدولي.

1.1. دعم حركات التحرر وحق الشعوب في تقرير مصيرها:

يعتبر مبدأ دعم حركات التحرر وحق الشعوب في تقرير مصيرها حجر الزاوية في السياسة الخارجية الجزائرية، فقد وضعت الحكومة الجزائرية في صميم أولويات سياستها الخارجية دعم نضال الشعوب المستعمرة ضد الاحتلال. حيث استلهمت الجزائر هذا المبدأ من تجربتها الثورية التي خاضتها ضد الاستعمار الفرنسي، فجعلت من مبدأ دعم حركات التحرر الوطني أحد ركائز سياستها الخارجية، وهو المبدأ الذي ترسّخ بعد الاستقلال ليصبح حيز الزاوية في السياسة الخارجية الجزائرية من خلال مواصلة نصرته القضايا العادلة، وكذا دعم حق الشعوب في الحرية عبر تطبيق حق تقرير المصير. (قجالي، 1990، صفحة 304)

في هذا الخصوص، دعمت الجزائر استقلال العديد من الدول عبر العالم، ولاسيما في إفريقيا، ومن ذلك دعمها لحركات التحرر في أنغولا والموزمبيق وجنوب إفريقيا خلال فترة نظام الفصل العنصري، هذه الأخيرة التي استلهمت من التجربة الجزائرية في

نضالها لنيل استقلالها. ولا تزال الجزائر حتى الآن تدعم حركات التحرر في العالم، ومن ذلك دعمها للقضية الفلسطينية التي اعتبرتها الجزائر "قضية مركزية" وظلت تدعمها سياسيا وماديا ودبلوماسيا، إضافة إلى قضية الصحراء الغربية. (بومعروف، 2017، صفحة 78).

2.1 عدم الانحياز ورفض التبعية:

انضمت الجزائر إلى حركة عدم الانحياز ورفضت الاصطفاف مع أي من المعسكرين خلال الحرب الباردة، متمسكة بسياسة خارجية مستقلة تسعى لتحقيق توازن إستراتيجي يخدم مصالحها الوطنية، حيث يستند هذا المبدأ إلى قناعة سياسية مفادها أن الانحياز لأي طرف خارجي من شأنه أن يمس باستقلال القرار الوطني، ويضعف مبدأ السيادة الذي هو من ركائز الجمهورية الجزائرية.

وعلى هذا الأساس، انضمت الجزائر منذ السنوات الأولى للاستقلال إلى حركة عدم الانحياز، ورفضت الدخول في لعبة المحاور الدولية، سواء خلال الحرب الباردة بين المعسكرين الشرقي والغربي أو بعدها. وتمسكت الجزائر بمبدأ "السيادة في اتخاذ القرار" ورفضت أن تكون تحت وصاية أي قوة عظمى. وهو الموقف والمبدأ الثابت الذي لا تزال تنادي به الجزائر وتبناه في سياستها الخارجية والذي يمكن استقراؤه من خلال رفض الجزائر إنشاء قواعد عسكرية أجنبية على أراضيها، وانتقادها الحاد للتدخلات الغربية في إفريقيا والشرق الأوسط، ومنها رفضها للتدخل العسكري في ليبيا عام 2011. (عبد الكريم، 2020، صفحة 112).

كذلك، وفي نفس الإطار فقد حافظت الجزائر على موقف مستقل في المحافل الدولية، متجنبّة بذلك الانخراط في التكتلات العسكرية والسياسية الكبرى، والتي لن تخدم مصالحها ولن تحقق السلم والأمن العالميين ولا التنمية للشعوب المستضعفة.

3.1 احترام سيادة الدول وعدم التدخل في شؤونها الداخلية:

لطالما أكدت الجزائر في محافلها الدبلوماسية على احترام سيادة الدول، ورفض التدخل الخارجي في الشؤون الداخلية، انسجاما مع ميثاق الأمم المتحدة، ومبادئ القانون الدولي العام، وهو مبدأ أساسي في الدبلوماسية الجزائرية، يعكس رغبتها في حماية استقلال القرار الوطني (Bouamrane, 2015, p. 82).

في هذا الخصوص، فقد آمنت الجزائر بأن الاستقرار الدولي يتطلب احترام مبدأ سيادة الدول، ورفض أي تدخل خارجي في شؤونها الداخلية، وهو ما شكل قاعدة سلوكها في التعامل مع الأزمات الدولية، وهو ما يتجلى في ردود الفعل الجزائرية تجاه الأزمات الإقليمية التي عرفت أساسا كل من ليبيا ومالي، باعتبار هذه المواقف نابعة من مبادئ الجزائر الراسخة في سياستها الخارجية، إلى جانب التأكيد في كل مرة على أولوية الحلول السلمية والدبلوماسية لحل هذه الأزمات، وذلك وقوفا في وجه أي تدخل اجنبي يعتمد المقاربات الصلبة والعسكرية لحل هذه التهديدات الأمنية ذات الأبعاد الإنسانية والاقتصادية والبيئية... الخ، والتي عادة ما تكون نتائجها عسكرة المنطقة ومزيدا من اللاأمن والاستقرار. (زبير، 2012، صفحة 04)

من تجليات هذا المبدأ:

- امتناع الجزائر عن الانخراط في تحالفات عسكرية تتطلب التدخل في شؤون دول أخرى؛
- رفضها المشاركة في التحالف العربي ضد اليمن رغم الضغوطات الدبلوماسية؛
- دعوتها الدائمة إلى الحلول السياسية السلمية للتراعات، مثل ما فعلت في الأزمة الليبية والسورية.

في هذا الصدد، حافظت الجزائر على هذا المبدأ، حتى في أصعب المراحل التي مرت بها، وذلك برفض أي تدخل أجنبي خلال العشرية السوداء (1990-2000)، معتبرة أنحل الأزمة شأن داخلي جزائري، وأن أي تدخل خارجي لن يزيد الأمور إلا تعقيدا وهو ما أكدته العديد من التجارب الأخرى في فترات زمنية لاحقة، لاسيما ما عرف بالربيع العربي.

4.1 التمسك بالشرعية الدولية والعمل ضمن الدبلوماسية المتعددة الأطراف:

سعت الجزائر منذ الاستقلال إلى لعب دور فاعل في الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الإفريقية (الاتحاد الإفريقي لاحقا)، بهدف الدفاع عن القضايا العادلة وتعزيز التعاون جنوب-جنوب، حيث تعتبر الجزائر أن الحلول الدولية لا بد أن تستند إلى الشرعية الدولية وقرارات الأمم المتحدة، وهو ما يظهر في مواقفها من القضايا الدولية الكبرى، خصوصا ما تعلق بالدفاع عن القضايا العادلة في المحافل الدولية، على غرار:

- النزاع في الصحراء الغربية، حيث تشدد الجزائر على تنظيم استفتاء تقرير المصير وفق قرارات مجلس الأمن والجمعية العامة.
- القضية الفلسطينية، حيث ترفض أي تسوية لا تمر عبر قرارات الشرعية الدولية، كحق العودة وقيام الدولة الفلسطينية على حدود 1967.

في هذا الشأن، لا بد من التأكيد على المكانة المحورية لهذا المبدأ في السياسة الخارجية الجزائرية، لا لسبب إلا لارتباطه الوثيق مع المبدأ الأول من ميثاق الأمم المتحدة، والذي بنص على ضرورة امتناع الدول عن استعمال القوة أو التهديد بها، وكذا تقاطعه مع المبدأ الثاني المتعلق بفض النزاعات الدولية بالطرق السلمية على غرار المفاوضات، الوساطة، التحكيم، التوفيق والتسوية القانونية تحقيقا للسلم وإقرار للأمن الإقليمي والدولي، وهو الأمر الذي عملت الجزائر على تطبيقه والدعوة إلى احترامه عبر رفض استعمال القوة واللجوء إليها، وكذا من خلال حل الأزمات النزاعات بالطرق السلمية والدبلوماسية. (خلوح، 2004، الصفحات 55-56)

2- التحولات الدولية وتأثيرها على السياسة الخارجية الجزائرية:

تعرف العلاقات الدولية حركية وديناميكية مستمرة، تفرض على الدول مواكبتها والتكيف معها وذلك لضمان تحقيق مصالحها وأهدافها التي تعمل على تحقيقها في إطار نسق دولي يتميز بالتعقيد والحركية، ففي ظل هذه الأوضاع تسعى الجزائر إلى إدراك وتحليل كل هذه التغيرات التي تطرأ على المنتظم الدولي وذلك بتحديد الاتجاهات و التوجهات الكبرى الراهنة والمستقبلية، بغية ضمان موقع ريادي ومحوري في علاقاته الخارجية، وكذا حفاظا و/أو تحقيقا لمصالحها الحيوية، وهو يفرض عليها التجديد ومواكبة الديناميكية التي تطبع النسق الدولي والإقليمي الذي تتواجد فيه. (بوعلام، نظرية الدور في السياسة الخارجية الجزائرية وعملية إعادة إحياء الدور الريادي في منطقة الساحل الإفريقي، 2019، صفحة 19)

في هذا السياق، ورغم تمسك الجزائر بمبادئها وثوابتها السياسية والدبلوماسية منذ استقلالها، إلا أن بيئتها الإقليمية والدولية، ومحيطها السياسي والاقتصادي، واحتياجاتها الأمنية، فرضت عليها إدخال تغييرات على توجهاتها الخارجية إقراراً لمبدأ التكيفية، مع التأكيد على أن هذه المتغيرات لن تمس بجوهر مبادئ السياسة الجزائرية، بل هي عبارة عن إعادة ترتيب الأولويات، المصالح، الأدوات والخطاب الدبلوماسي.

1.2 تحولات ما بعد الحرب الباردة والانخراط في الحرب العالمية على الإرهاب:

أدى انهيار الاتحاد السوفيتي ونهاية الحرب الباردة في مطلع التسعينيات إلى تغير جذري في النظام الدولي، ما فرض على الجزائر، تغييرها من دول العالم الثالث، إعادة تقييم موقعها وتحالفاتها، غير أنها واجهت تحديات أمنية داخلية نتيجة الأزمة السياسية والأمنية في التسعينيات. ما أدى إلى تراجع دورها الخارجي مؤقتاً، في حين تركز الجهد الدبلوماسي على مواجهة التحديات الداخلية وتبرير مواقف الدولة أمام المجتمع الدولي وعليه فقد شكلت نهاية الحرب الباردة نقطة تحول فرضت على الجزائر التكيف مع عالم أحادي القطبية والبحث عن إستراتيجيات واقعية لضمان مصالحها.

في ذات السياق، أحدثت هجمات 11 سبتمبر 2001 تحولات عمالية في مفهوم الأمن الدولي، وأصبحت محاربة الإرهاب أولوية دولية، سمحت للجزائر من خلالها التأكيد على أهمية حشد الجهود الدولية لمحاربة هذه الظاهرة العابرة للحدود، والتي مكنتها من لعب دور ريادي ومحوري في هذا المجال، بحكم تجربتها الأمنية في التسعينيات، وهو ما دفع بها إلى إعادة صياغة أولوياتها الخارجية، حيث أصبحت محاربة الإرهاب وتكثيف التعاون الأمني مع الدول الغربية والعربية من أولوياتها، من خلال سعيها إلى لعب دور مركزي في قيادة الجهود الدولية في منطقة الساحل لمكافحة التنظيمات الإرهابية العابرة للحدود. (نوري، 2020، صفحة 103).

في هذا المجال، يعتبر انخراط الجزائر في الحرب الدولية على الإرهاب وتعاونها مع القوى الكبرى، نابع من قناعات ومن تجربة يمكن وضعها في خدمة تحقيق هدف محاربة الإرهاب ومنع انتشار وامتداد تهديداته إلى دول أخرى بما من شأنه المساس بالأمن الإقليمي والدولي، خصوصاً في ظل وجود تقاطعات وارتباطات مع تحديات وتهديدات أمنية أخرى على غرار جماعات الجريمة المنظمة من اتجار بالسلاح والمخدرات وتبييض الأموال، فالدور الجزائري يبقى ريادي في هذا مجال العمل على محاربة الإرهاب لاسيما من خلال:

— التعاون في مجال تبادل المعلومات والمعطيات بخصوص الكيانات والأشخاص الإرهابية؛

— استضافة المركز الإفريقي للدراسات والبحوث حول الإرهاب لتصوير وبناء إستراتيجية إفريقية لمحاربته،

— المشاركة في مبادرة حلف شمال الأطلسي للحوار المتوسطي؛

— الانخراط في مبادرة مكافحة الإرهاب عبر الصحراء منذ انطلاقتها في مارس 2004 (باخوية، 2014، صفحة 12)

على هذا الأساس، فإن هذا الواقع الدولي الجديد والتحديات الأمنية الدول يسمح للجزائر خلال هذه المرحلة من التحول من موقف دفاعي إلى موقع المبادرة الدبلوماسية إقليمية، عبر تقديم نفسها كشريك رئيسي في مكافحة الإرهاب بمنطقة الساحل، والسعي إلى تعزيز التعاون الأمني مع أوروبا وأمريكا، إلى جانب استحداث آليات عملياتية إقليمية، مثل لجنة الأركان العملياتية المشتركة التي تم

تنصيبها رسمياً في أبريل 2010 بتمنرست خلال اجتماع لرؤساء أركان الدول المشكلة للجنة، والتي تعبر بشكل واضح عن تبلور رؤية إقليمية مشتركة وإدراك موحد للتهديدات المحيطة بدول المنطقة ككل والتي تتطلب جهوداً جماعية لمواجهة، لاسيما عبر:

- تنسيق وإدارة عمليات مكافحة الإرهاب والجريمة العابرة للحدود في المنطقة؛
- اتصال مؤمن لتبادل المعلومات الأمنية في الوقت اللازم.
- أساس الاستقرار الدائم من خلال مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة؛
- الأطر القانونية الضرورية الكفيلة بتفعيل التعاون العسكري. (جريبي، 2011، صفحة 17)

2.2. إعادة إحياء الدور الريادي في القارة الإفريقية في ظل التحديات الإقليمية:

في العقدين الأخيرين، برزت الجزائر كلاعب محوري في إفريقيا، خاصة في ملفات الوساطة، كدورها في أزمة مالي عام 2015، ومحاولة التوسط في النزاع الليبي، وهو ما يعكس توجهها نحو تعزيز العمق الإفريقي للسياسة الخارجية الجزائرية، حيث يبرز هذا الدور من منطلق خلفيتها الثورية. كذلك عملت الجزائر على تجسيد مبدأ التضامن مع دول الجنوب، وسعت لتكريس توازن اقتصادي وسياسي عالمي أكثر عدالة، خاصة من خلال دعم مطالب "النظام الاقتصادي الدولي الجديد" في سبعينيات القرن العشرين. (لحلو، 2021، صفحة 93).

في هذا الخصوص، لعبت الجزائر دوراً كبيراً في:

- الدفع نحو إصلاح المؤسسات الاقتصادية الدولية كصندوق النقد الدولي والبنك الدولي.
- دعم حركات التعاون بين دول الجنوب، خصوصاً عبر منظمة الوحدة الإفريقية (الاتحاد الإفريقي حالياً)، ومنظمة التعاون الإسلامي.
- دافعت الجزائر بشدة عن ضرورة إعطاء الدول النامية مكانة في اتخاذ القرار الدولي، واعتبرت أن الأمن الدولي لا يمكن أن يتحقق دون عدالة اقتصادية وتكافؤ في العلاقات الدولية.

غير أن التحولات العميقة التي شهدتها المحيط الإفريقي الجزائري منذ 2011 أعادت ترتيب أولويات السياسة الخارجية، حيث اتبعت الجزائر سياسة حذرة اتجاه الأزمة الليبية، رافضة التدخل العسكري الأطلسي، وداعية في نفس الوقت إلى الحوار السياسي. حيث عملت لاحقاً كوسيط دبلوماسي بين الفرقاء الليبيين، وأعادت تفعيل التنسيق الأمني الحدود.

بينما اضطلعت الجزائر بدور أساسي في التفاوض بين الحكومة المالية والحركات المسلحة شمال البلاد، وتوّج هذا الدور بتوقيع اتفاق الجزائر للسلام والمصالحة في مالي سنة 2018. في حين التزمت الجزائر بسياسة "عدم التدخل" ورفضت أي انتقال قسري للسلطة من الخارج، خلال ما يعرف "بالربيع العربي"، حيث دافعت عن الحلول السلمية التوافقية، وامتنعت عن دعم أي طرف في الثورات العربية، خصوصاً في سوريا واليمن.

يتبين لنا من خلال ما سبق أن التحديات التي شهدتها السياسة الخارجية الجزائرية لم تكن مجرد ردود فعل ظرفية، بل جاءت في سياق محاولة التكيف الإستراتيجي مع المحيط الدولي المتحول، مع الحفاظ على جوهر المبادئ المؤطرة للسياسة الخارجية، حيث أبانت الجزائر فيه على قدرة نسبية في التوفيق بين الاستمرارية والتكيف، وهو ما منح سياستها الخارجية مرونة واستقلالية في آن واحد.

3.2 إعادة ضبط العلاقات مع القوى الكبرى:

شهدت السنوات الأخيرة محاولات جزائرية لإعادة التوازن في العلاقات مع القوى الكبرى (الولايات المتحدة، الصين، روسيا، الاتحاد الأوروبي)، وذلك بهدف تنويع الشراكات الاقتصادية والسياسية، وتقليص الاعتماد على شريك واحد، في ظل التحولات الاقتصادية العالمية، حيث يهدف هذا التنويع في الشراكات إلى تجنب الهيمنة من أي طرف، والذي يمكن إدراجه ضمن إستراتيجية تعدد الأقطاب التي تهدف الجزائر من خلالها إلى:

- توسيع الشراكة مع الصين، والتي أصبحت ثاني أكبر شريك تجاري للجزائر.
- تعزيز العلاقات مع روسيا، خصوصا في مجالات التسليح والطاقة.
- استقرار نسبي للعلاقات مع الولايات المتحدة في مجالات الأمن ومكافحة الإرهاب.
- علاقات متوترة أحيانا ومتعاونة أحيانا أخرى مع الاتحاد الأوروبي بسبب ملفات الهجرة والطاقة والصحراء الغربية.

3 - التحديات الراهنة للسياسة الخارجية الجزائرية:

تعرف السياسة الخارجية الجزائرية تحديات عديدة يفرضها النسق الإقليمي والدولي الذي تتفاعل فيه، خصوصا في ظل تنامي التهديدات الجيوسياسية والتحديات الجيواقتصادية التي تستدعي تصور رؤية استباقية واستشرافية للحيز الجغرافي الذي تتواجد به، وتتفاعل فيه مع العديد من الوحدات السياسية الأخرى، ما يفرض عليها العمل على مواكبة هذه التطورات والتحولات العميقة عبر دبلوماسية استباقية ووقائية وليس فقط دبلوماسية رد الفعل.

هذا التوجه الجديد في السياسة الخارجية الجزائرية، أصبح ضرورة فرضه كذلك بروز وتنامي أبعاد جديدة في العلاقات الدولية على غرار البعد الأمني من خلال تنامي جهود الأمن الجماعي في مواجهة التهديدات الأمنية على غرار الإرهاب الدولي، وكذا بروز البعد الاقتصادي من خلال تركيز الجهود على تعظيم المصالح الاقتصادية والتجارية من خلال ما يعرف بالدبلوماسية الاقتصادية، دون إغفال دور العديد من الأبعاد الأخرى التي تسعى الجزائر إلى توظيفها والاعتماد عليها كأدوات ناعمة على غرار ما يعرف بالدبلوماسية الروحية، حيث يمكن ذكر عدد من التحديات المستجدة والتي تعنى بها السياسة الخارجية الجزائرية على غرار:

1.3. واقع البيئة السياسية والأمنية في المغرب العربي والساحل الإفريقي:

تشهد المنطقة المغاربية حالة من التوترات السياسية والأمنية المتزايدة، بفعل تراكم نزاعات تاريخية وعقبات سياسية واقتصادية، على غرار الأزمة الليبية التي لم يتم إيجاد حل توافقي لها، وكذا الخلاف بين الجزائر والمغرب الذي ازداد تعقيدا بعد تطبيع هذه الأخيرة

لعلاقتها مع الكيان الصهيوني، إلى جانب استمرار النزاع في الصحراء الغربية وغياب أفق لحل عادل لآخر مستعمرة في إفريقيا، وهو ما يؤثر بشكل مباشر على جهود التكامل المغربي ويعرقل بناء تعاون إقليمي فعال يخدم جميع دول وشعوب المنطقة.

في ذات السياق، تواجه المنطقة تهديدات أمنية متصاعدة نتيجة لوجود جماعات متطرفة نشطة في الساحل والصحراء الكبرى، بالإضافة إلى العديد من التحديات الأمنية التي تشكل حلقة مترابطة من التهديدات المحيطة بالجزائر من اتجار بالسلاح والمخدرات والبشر إلى ميوعة الحدود والفشل الدولاتي مرورا بغياب التنمية وتحديات البيئة والتصحر وكل ما يمس بالأمن الإنساني في منطقة الساحل الصحراوي، وهو ما دفع بالجزائر إلى تعزيز التعاون الأمني مع جيرانها في محاولة لإرساء الاستقرار في هذا الفضاء الجيوسياسي الذي يعتبر عمقا استراتيجيا للجزائر، وكذا منطقة تماس أمني مباشر خاصة على حدودها الجنوبية مع كل من مالي والنيجر، بالإضافة إلى التنسيق والتعاون مع شركائها الدوليين في مجالي الأمن والدفاع، وهو ما يؤشر إلى اعتماد الجزائر على مزيج من الدبلوماسية والأمن الداخلي لحماية حدودها وتحقيق الاستقرار. (Nouri, 2020, p. 162)

2.3. ضرورة العمل على تنويع الشراكات الدولية:

في ظل تصاعد تعددية الأقطاب في النظام الدولي، تتجه الجزائر إلى تنويع شراكاتها الدبلوماسية والإستراتيجية لتفادي التبعية لأي محور سياسي عالمي، وهو ما يتماشى مع نهجها التاريخي القائم على عدم الانحياز، لاسيما في ظل التحولات الجيوسياسية الراهنة، التي تفرض على الجزائر العمل على تنويع علاقاتها الدولية، وهذا يشمل:

تعزيز العلاقات مع الصين وروسيا والدول الإفريقية: حيث تسعى الجزائر إلى تعميق تعاونها مع هذه الدول عبر اتفاقيات إستراتيجية في مجالات الطاقة، التكنولوجيا والتسليح، ما يعزز موقعها الإقليمي والدولي (بن صالح، 2022، صفحة 136).

الانخراط في الدبلوماسية متعددة الأطراف: تستمر الجزائر في لعب دور فعال في المنظمات الإقليمية والدولية مثل الاتحاد الإفريقي، جامعة الدول العربية، ومنظمة التعاون الإسلامي، مستثمرة هذه المنصات لتعزيز مصالحها والتوسط في النزاعات.

تعميق الشراكة مع القوى الصاعدة: لقد أصبحت الصين وروسيا من أبرز الشركاء الإستراتيجيين للجزائر، إذ تشهد العلاقات الجزائرية-الصينية تطورا ملحوظا في مجالات البنية التحتية والطاقة والتكنولوجيا. (Ben Salah, 2022, p. 236) كما تمثل روسيا حليفا تقليديا وإستراتيجيا، خاصة في المجال العسكري، حيث تعد الجزائر من أكبر مستوردي السلاح الروسي في إفريقيا.

إعادة بناء العلاقات مع القوى الغربية: رغم ما يميز علاقات الجزائر بأوروبا من تعقيد تاريخي، إلا أن المصلحة المتبادلة، خصوصا في مجال الطاقة والهجرة، تفرض على الجزائر إعادة النظر في علاقاتها مع الاتحاد الأوروبي. كما تبدي الجزائر انفتاحا تدريجيا على الولايات المتحدة، خاصة فيما يتعلق بمكافحة الإرهاب والتعاون الأمني. (Ben Abdallah, 2024, p. 53)

تعزيز محور جنوب-جنوب: حيث تظهر السياسة الخارجية الجزائرية اهتمامات جذرا ومتجددا في مجال تعزيز العلاقات مع دول إفريقيا جنوب الصحراء وأمريكا اللاتينية، في إطار ما يسمى "دبلوماسية الجنوب"، ما يفتح المجال أمام بناء تحالفات قائمة على التضامن والمصالح المشتركة . (Mokrani, 2013, p. 772)

3.3 العمل على تحقيق التوازن الإقليمي وترسيخ السلم والاستقرار:

تتجه السياسة الخارجية الجزائرية نحو إرساء توازن دقيق في محيطها الإقليمي من خلال:

إستراتيجيات التعامل مع النزاعات الإقليمية: تحاول الجزائر موازنة مواقفها في النزاعات الإقليمية، مثل الأزمة الليبية وقضية الصحراء الغربية، مع العمل على تجنب التصعيد العسكري والسياسي. (مزروع، 2023، صفحة 56)، حيث تسعى الجزائر للعب دور الوسيط في أزمات الجوار، مثل ليبيا ومالي، انطلاقاً من مبدأ "الحلول السلمية للنزاعات"، رافضة بذلك التدخلات الأجنبية التي قد تخل بالتوازن الإقليمي.

جهود الوساطة ودعم الاستقرار في الساحل: تنشط الجزائر كوسيط رئيسي في الساحة الإفريقية، خصوصا في ملف مكافحة الإرهاب والتطرف العنيف في منطقة الساحل، عبر التنسيق مع دول الجوار والشركاء الدوليين. (نوري، 2020، صفحة 103)

تحسين العلاقات المغاربية والرهان على التهدئة: خاصة في ظل فشل تجربة الاتحاد المغاربي، فإن الجزائر تسعى إلى إيجاد مبادرات دبلوماسية جديدة لتخفيف التوتر مع المغرب ودفع مسارات الحوار، لاسيما مع تونس وليبيا وموريتانيا. (مزروع، 2023، صفحة 58)

الريادة الإقليمية دون الهيمنة: تسعى الجزائر إلى الحفاظ على دورها كقوة إقليمية دون اعتماد منطق الهيمنة أو الزعامة، بل من خلال ما يسمى بالقوة الناعمة، مثل تقديم الدعم الإنساني والدبلوماسي وتقاسم الخبرات الأمنية.

تعزيز الانفتاح الدبلوماسي وإعادة التوازن في السياسة الخارجية: تشير الاتجاهات إلى استمرار الجزائر في تعزيز علاقاتها الدولية، خاصة مع القوى الصاعدة والفاعلة على الساحة الدولية، من خلال التنويع وتوسيع التعاون مع الصين وروسيا في العديد من المجالات لاسيما الاقتصادية والعسكرية والتكنولوجية، إلى جانب تعزيز دور الدبلوماسية متعددة الأطراف، خاصة عبر الاتحاد الإفريقي ومنظمة التعاون الإسلامي، مع العمل على إيجاد التأثير والنفوذ اللازمين من أجل الدفاع عن مصالح الجزائر وكذا في نصرة القضايا العادلة. (بن عبد الله، 2024، صفحة 40).

4.3 مواكبة تنامي دور البعد الاقتصادي في العلاقات الدولية:

تقليص التبعية للريع الطاقوي: أدركت الجزائر أن استمرار الاعتماد على صادرات المحروقات لا يخدم مصالحها الإستراتيجية على المدى البعيد، ولذلك بدأت العمل على تنويع مصادر دخلها، لاسيما من خلال دعم الصناعات، الزراعة، والسياحة

(Hamdi, 2021, p. 127)، هذا التحول سيؤثر مباشرة على السياسة الخارجية، حيث ستسعى الجزائر لفتح أسواق جديدة، وجذب استثمارات أجنبية مباشرة، مما سيفرض أولويات دبلوماسية جديدة.

الاستثمار في الطاقات المتجددة. يمثل الانتقال الطاقوي أحد ركائز السياسة الاقتصادية الجزائرية المستقبلية، ما يجعل من التعاون الدولي في مجالات الطاقة الشمسية والنووية فرصة لبناء تحالفات جديدة مع أوروبا وآسيا في هذا المجال، حيث تعمل الجزائر على تطوير مصادر طاقة متجددة وتنويع اقتصادها، ما يفتح آفاقا جديدة للشراكة الدولية في مجالات الطاقة والتكنولوجيا النظيفة. (حمدي، 2021، صفحة 79).

الاندماج في الاقتصاد العالمي ودعم التنمية المستدامة: سيكون على الجزائر التفاوض بفعالية أكبر ضمن مؤسسات مالية وتجارية عالمية (مثل منظمة التجارة العالمية وصندوق النقد الدولي). بما ينسجم مع رؤيتها الاقتصادية الجديدة، دون المساس بالسيادة الاقتصادية الوطنية، من جهة أخرى تعكس المشاركة الجزائرية في مبادرات التنمية المستدامة اهتماما متزايدا بتعزيز سمعة البلاد دوليا عبر التركيز على القضايا البيئية والاجتماعية. (بن عبد الله، 2024، صفحة 62)

4 - الأبعاد الجديدة للسياسة الخارجية الجزائرية في ظل التحولات الدولية والإقليمية:

تستدعي واقع البيئة الإقليمية والدولية الذي تتواجد فيه الجزائر، تبني تصور جديد يتكيف مع كل تعقيداتها وكذا مواكبة كل المتغيرات والمستجدات التي تطرأ على العلاقات الدولية، وهو الأمر الذي لن يتأتى من دون إدراج وابتكار أبعاد وأدوات يتم توظيفها بالشكل المناسب في سياستها الخارجية، والتي يمكن أن نذكر منها ما يلي:

1.4 الدبلوماسية الأمنية: مكانة ريادية للجزائر في مواجهة التهديدات الأمنية:

تعتبر الدبلوماسية الأمنية بعد جديد ومركزي في السياسة الخارجية الجزائرية، وهو البعد الذي فرضته بيئة أمنية دولية وإقليمية هشة، عززته تنامي نطاق المناطق الرمادية التي تستدعي تفعيل الأمن الجماعي لمواجهةها والحد من نطاق انتشارها الجغرافي، وذلك من خلال العمل على توظيف المقدرات التي تحوز عليها الدول في إطار من الشراكة والتعاون من أجل ضمان توظيف امثل للموارد المادية منها والمعنوية في سبيل مواجهة التحديات الأمنية التي تمس بأمن للدول بشكل عام، وهو التوجه الذي انخرطت فيه الجزائر لضمان أمنها الإقليمي ومواجهة مختلف التهديدات الأمنية المحيطة بها.

في هذا السياق، فإن الدبلوماسية الأمنية الجزائرية تقوم أساسا على تحقيق الأمن الإقليمي كغاية وكهدف رئيسي، جنبا إلى جنب العمل على مواجهة مختلف التهديدات الأمنية التي سبق الإشارة إليها والتي تبرز كحلقة مترابطة من الأزمات والتحديات المترابطة فيما بينها، مخرجاتها تبقى غياب الأمن والاستقرار وكذا إفشال كل جهود التنمية والرفاه التي تقوم بها الدول، وهو ما يتجلى من تصنيف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بالنسبة لدول مثل النيجر ومالي والتشاد التي تحتل مراكز متأخرة في الترتيب من أصل حوالي 180 دولة، وهو ما يعكس غياب الأمن الإنساني في هذه الدول من صحة، تعليم وتغذية... الخ

فالجزائر في خضم كل هذه التحديات تبرز كدولة مصدرة للأمن والاستقرار، مقابل جوار إقليمي هش يصدر الأزمات والتهديدات على طول الحدود التي تتعدى 6400 كلم، وهو ما يزيد تكلفة تحقيق الأمن ويستدعي تعبئة الموارد من اجل ضمان أمنها الإقليمي وتحمل أعباء مختلف هذه المخاطر التي يفرضها محيطها الإقليمي، بالإضافة إلى الدعوة في كل مرة إلى تعزيز التعاون الأمني الإقليمي إدراكا منها أناي دولة بمعزل عن الدول الأخرى لن تستطيع تحقيق أمنها بشكل كامل بمعزل عن امن الدول الأخرى.

كذلك، تبرز الدبلوماسية الأمنية في سياسة الجزائر الخارجية من خلال الجهود التي قامت بها في حل الأزمات المالية والليبية، وذلك من خلال الدعوة المستمر إلى إيجاد حلول سلمية وسياسية للازمتين، حيث قادت جهود الوساطة في العديد من المرات، خاصة ما تعلق بالأزمة المالية، حيث تحولت الجزائر إلى لاعب محوري في مواجهة هذه الأزمات، وذلك من خلال توظيف الدبلوماسية الأمنية لتحقيق الأمن الإقليمي وإقرار الاستقرار والتنمية لكل دول الجوار. (بوريب، 2014، صفحة 19)

2.4 الدبلوماسية الوقائية والاستباقية:

تشير الدبلوماسية الوقائية إلى تلك الدبلوماسية التي تأخذ في الحسبان التحضير والاستباق في تسيير مختلف الظواهر التي تميز العلاقات الدولية عموما، بما يوفر للدول الوقت لإدارة أية أزمات أو تحديات أمنية، وكذا تفادي النزاعات المسلحة أو التقليل من نطاق انتشارها، ومن أدوات الدبلوماسية الوقائية أنظمة الإنذار المبكر، استحداث هياكل مؤسسية وقائية متخصصة في الاستشراف والتحليل المتعلقة بالأزمات والنزاعات، مع العمل على لعب دور الوساطة وبعثات التفاوض من اجل بناء واستدامة السلام، وغيرها من المبادرات والآليات التي يمكن للجزائر أن توظفها في مجال الدبلوماسية الوقائية والاستباقية. (الأمين العام، 2011، الصفحات 2-5)

لقد ساهمت الوساطة الجزائرية على حل العديد من الأزمات والنزاعات الدولية عملا بالمبادئ الأساسية التي بنت عليها سياستها الخارجية، حيث ساهمت في تحقيق الاستقرار وفض النزاعات في جوارها الإقليمي المباشر وضمن محيطها العربي والإفريقي، حتى أصبحت الوساطة الجزائرية مطلوبة دوليا سواء من قبل أطراف النزاع أو من قبل دول الوساطة أو الدول الراغبة في حله.

فقد عملت الجزائر على حل أزمة الرهائن الأمريكية في إيران سنة 1981 بطلب من طرفي الأزمة، وبفضل احترافية الدبلوماسية الجزائرية وموثوقيتها لدى كلا الطرفين، توصلت الوساطة الجزائرية إلى جمع ممثلي إيران والولايات المتحدة الأمريكية على طاولة المفاوضات التي أنهت أزمة دبلوماسية حادة دامت 444 يوما وهددت بإشعال حرب إقليمية في الشرق الأوسط كانت لتؤثر على مستقبل السلم والأمن الدوليين. وبنفس الجدّة والاحترافية، ساهمت الدبلوماسية الجزائرية في وضع حدّ للحرب العراقية-الإيرانية (1980-1988) التي أودت بحياة الآلاف وملايير الدولارات من الخسائر المادية. كذلك، وبدعوة من منظمة الوحدة الإفريقية عملت الدبلوماسية الجزائرية مرّة أخرى على تهدئة الأوضاع بالمنطقة وصولا إلى إنهاء الحرب التي اندلعت بين الدولتين عند المناطق الحدودية بينهما لتساهم بذلك في استقرار منطقة القرن الإفريقي بما يخدم السلم والأمن في القارة الإفريقية بشكل عام.

إنّ الجزائر رافعت ولا تزال ترفع في كل المحافل الدّولية والإقليمية حول الأهمية القصوى لتغليب الحلول السياسية والسّلمية لكافة الأزمات والتّراعات الدّولية، وكذا الالتزام بمبادئ ما يعرف بـ "الدبلوماسية الوقائية"، خصوصا من خلال حلّ الأزمات الدّولية بمعالجة "الأسباب الهيكلية للتّراع" بشكل نهائي يرضي أطراف التّراع ويضمن عدم تجددّه، ويفتح الآفاق نحو تحوّل العلاقة بين أطراف التّراع من علاقة نزاعية إلى علاقة تعاونية تصبّ في مسار تقوية السّلم والأمن الدّوليين.

فضلا عن ذلك، فإنّ الدبلوماسية الجزائرية قائمة ليس فقط على الدبلوماسية وإنّما كذلك على استباق الأزمات والتّراعات الدّولية ووضع حدّ لها قبل اندلاعها، حيث أنّ معالجة الآثار الناجمة عن أزمة أو نزاع معيّن ستكون له عواقبه على السكان والأمن الإقليمي والدّولي بشكل عام. بما يجعل العودة إلى الوضع السليم للعلاقات بين أطراف التّراع أو الجوار الإقليمي لهم أمرا غاية في الصعوبة، وقد يكون مستحيلا في أحيان أخرى، ممّا يجعل "الدبلوماسية الاستباقية" حلّا مثاليا، يحفظ الأرواح والممتلكات، ويدعم العلاقات التعاونية والسّلمية بين الدّول.

3.4 الدبلوماسية الروحية في السياسة الخارجية الجزائرية:

تعرف الدبلوماسية الروحية على أنّها تلك "الاتصالات والتفاعلات بين الكيانات السياسية المعاصرة على المسرح الدّولي من خلال مشايخ الطرق الصّوفية، حيث يلعب المتصوّف دورا هامّا في خدمة وطنه" (هاجر، 2020، صفحة 09).

ومن هنا فقد عمدت الجزائر إلى الاستعانة بالعامل الرّوحي لربط علاقات جيّدة مع الدول الإفريقية وكسب تأييدها في بعض القضايا الدّولية والإقليمية، حيث أنّ الجزائر استطاعت أن تصنع لنفسها هوية عربية وإفريقية تمارس من خلالها النفوذ والتأثير على الدول العربية والإفريقية خاصة في القضايا التي تتعلق بالأمن، السيادة والاستقرار. (Jalloh, 1984, p. 113)

إضافة إلى ذلك، فقد ساعدت الجزائر طريقة التّصوّف التي تميّز غرب القارة الإفريقية على توظيف "الدبلوماسية الروحية"، والتي عملت من خلالها على تقوية روابط الأخوة والتعاون مع دول المنطقة التي تشترك معها تاريخيا ودينيا، ممّا ساهم في خلق مناخ من الاستقرار وآلية ناعمة لحلّ الخلافات وتجنب التّراعات وتهديد الأمن في جوارها الإقليمي.

فالدور الدبلوماسي الذي اضطلعت به الطرق الصوفية التي تميّز بها المنطقة وخاصة الزاوية التيجانية في تمتين العلاقات بين دول الساحل الإفريقي، يظهر بشكل واضح مكانتها في التأثير وحتى توجيه هذه العلاقات الإقليمية. وإداركا من الجزائر بهذه الأهمية، فقد عملت على إحياء الطقوس التيجانية بشكل دوري، على غرار عقدها للمؤتمر الدّولي للتيجانية ما بين 23 و25 نوفمبر سنة 2006. حيث كانت فرصة للقاء رواد هذه الطريقة من كل أنحاء العالم. (بوشيش، 2014)

إنّ الجزائر ومن خلال استعانتها بهذا العامل المهمّ في علاقاتها مع دول الجوار، ومن خلال العدد الكبير لمريدي الطريقة التيجانية الذين يتجاوز عددهم الثلاثمائة مليون، قد نقلت الدبلوماسية التقليدية إلى فضاء آخر، حيث يصبح فيه العامل الديني مكّملا للعمل الدبلوماسي بما يخدم أهداف الأمن والاستقرار الإقليمي والدّولي.

4.4 الدبلوماسية الاقتصادية والتجارية :

تعتبر حماية المصالح الاقتصادية والتجارية في عصرنا الحالي أحد أهم أهداف السياسة الخارجية للدول، وفي عالم يتميز بتشابك وتعدد العلاقات الاقتصادية القائمة على مبدأ المنفعة المتبادلة والاستثمارات البينية، عن طريق بناء التكتلات الاقتصادية والمالية، أصبحت الدبلوماسية الاقتصادية والتجارية أكثر من ضرورية، بل أصبح بقاء الدولة وتأثيرها على الساحة الدولية مرهونا بمدى قوة دبلوماسيتها الاقتصادية واستقطابها للعديد من المشاريع الاستثمارية والاقتصادية الأجنبية، بما يسمح لها بنسج شبكة علاقات اقتصادية مع غيرها من الدول في محيطها الإقليمي والدولي.

تشير الدبلوماسية الاقتصادية إلى تلك العملية التي تتم بموجبها صناعة القرار داخل الدولة من جهة، والعمل على حماية المصالح الاقتصادية والتجارية للبلاد في الخارج من جهة أخرى، وذلك اعتمادا على توظيف الموارد الاقتصادية للدولة لتحقيق أهداف محددة ضمن سياستها الخارجية. (بن لخضر محمد العربي؛ أسماء يعقوب، 2016، صفحة 133)، فالدبلوماسية الاقتصادية عموما هي مجموع العلاقات الدبلوماسية ذات الصلة بالأنشطة الاقتصادية المتبادلة بين الدول. (مزياي، 2019، صفحة 204)

تعمل الدبلوماسية الاقتصادية باعتبارها وسيلة من وسائل السياسة الخارجية التي تهدف إلى حماية مصالح الدولة وتحقيق أهدافها الاقتصادية والإستراتيجية على تشجيع وجلب الاستثمارات الأجنبية وتصدير المنتجات المحلية، بالإضافة إلى عقد الاتفاقيات التجارية التي تسمح بحرية حركة السلع والخدمات وتذليل العقبات الجمركية، مما يسمح لها بتبوء مكانة اقتصادية إقليمية ودوليا، تمكنها من التأثير على مجريات الأحداث الإقليمية والدولية بما يخدم مصالحها.

كما تعمل الدبلوماسية الاقتصادية، على تعزيز الروابط الاقتصادية بين الدول، بما يعزز التنمية المتبادلة بينها. (شرع، 2020، الصفحات 353-354).

من هنا، وإدراكا منها بأهمية العامل الاقتصادي في تحقيق الاستقرار والأمن الإقليمي والدولي، فقد توجهت الجزائر إلى محيطها الإقليمي من خلال البحث عن تعزيز الشراكات الاقتصادية والتجارية مع الدول الإفريقية، وذلك عن طريق مجموعة من الاستثمارات الجزائرية في هذه الدول في عدة مجالات، من خلال تبنيها لجملة من الترتيبات والآليات، يمكن عرضها على النحو الآتي:

- استحداث مديرية لترقية ودعم المبادلات الاقتصادية، ومكتب خاص بالإعلام وترقية الاستثمارات والصادرات على مستوى وزارة الشؤون الخارجية، فضلا عن المكلفين بالشؤون الاقتصادية والتجارية على مستوى مختلف البعثات الدبلوماسية؛
- استحداث الوكالة الجزائرية للتعاون الدولي من أجل التضامن والتنمية؛
- تنامي حجم الزيارات الرسمية الجزائرية للدول الإفريقية والتي تركز أجندتها على الشق الاقتصادي؛
- تنظيم الجزائر لمعرض التجارة البينية الإفريقية من 04 إلى 10 سبتمبر 2025؛
- الانخراط بشكل فعال في التعاون الاقتصادي مع دول العالم الثالث بما يخدم التنمية المتبادلة بين دوله، من خلال تعزيز التعاون الاقتصادي جنوب-جنوب، وكذا إعادة النظر في الشراكات الاقتصادية مع الدول المتقدمة بما يخدم المصالح المتبادلة ويأخذ بعين الاعتبار تحسن الوضعية الاقتصادية للجزائر، على غرار مطالب الجزائر بمراجعة اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي؛

- العمل على إنشاء العديد من البنى التحتية بمعايير دولية على غرار طريق الوحدة المغاربية وطريق الوحدة الإفريقية، وطرق السكك الحديدية التي تربط الجزائر مع موريتانيا ودول الجوار، إضافة إلى مشروع أنبوب الغاز الطبيعي الذي سيربط نيجيريا بأوروبا مروراً عبر الجزائر؛
- المساهمة الجزائرية الفعالة في تأسيس الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا **NEPAD** كإطار إفريقي يهدف إلى تحقيق التنمية المستدامة في القارة عبر تنفيذ عدّة مشاريع اقتصادية وتنموية لصالح الشعوب الإفريقية.

فضلاً عن ذلك، فقد قامت الجزائر بمحو ديون العديد من الدول العربية والإفريقية، التزاماً منها بمساعدة هذه الدول على النهوض بتنمية اقتصاداتها، وبما يتماشى مع سياستها الخارجية القائمة على مبدأ حسن الجوار والعيش المشترك، حيث أنّ الجزائر شجّعت مرار التعاون الاقتصادي والسياسي بين دول القارة، وعملت على تأسيس أرضيات تعاون اقتصادي بينها من أجل ترسيخ مبادئ التكامل والاستقرار في القارة، والذي من شأنه أن يعمل على تحقيق مبادئ الاتحاد الإفريقي والذي يهدف في الأخير إلى ترسيخ التنمية المستدامة، وتثبيت السلم والأمن بالقارة.

الخاتمة:

إنّ السياسة الخارجية الجزائرية، وإن قامت على مبادئ واضحة وثابتة منذ الاستقلال، إلا أنّها لم تكن جامدة، بل تميزت بقدر من البراغمية السياسية والمرونة في التكيف مع المستجدات. وهذا ما أتاح لها الحفاظ على استقلالية قرارها السيادي، وفي نفس الوقت الانخراط الفاعل في محيطها الإقليمي والدولي. إن فهم هذه الازدواجية بين الثابت والمتغير هو مفتاح فهم السلوك الدولي للجزائر، واستشراف مستقبل سياستها الخارجية.

غير أن التوفيق بين المبادئ والثوابت الراسخة في السياسة الخارجية للجزائر، يشكل تحدياً أساسياً يتمثل في إيجاد مرونة كافية للتوفيق بين أطراف هذه المعادلة الصعبة، خصوصاً وأن تعقيدات البيئة الإقليمية والدولية الراهنة، تفرض على الجزائر ابتكار آليات وميكانيزمات جديدة، وكذا توظيف أبعاد جديدة في سياستها الخارجية، تتكيف من خلالها مع الأوضاع الراهنة وحتى المستقبلية، بما يؤشر على فعالية الأداء في سياستها الخارجية، لكن دون المساس بثوابتها ومبادئها. خصوصاً، وأن الجزائر تمتلك مفاتيح حل أزمات المنطقة جنباً إلى جنب امتلاكها الطاقات والموارد التي تسمح لها بتحقيق إستراتيجياتها وسياساتها لاحتواء الأزمات والتهديدات الأمنية المحيطة بها.

في الأخير فإن مستقبل السياسة الخارجية الجزائرية يوحى إلى بروز تحديات معقدة تتطلب العمل على إيجاد توليفة توازن بين الثوابت التاريخية والاستجابة للمتغيرات الإقليمية والدولية، يستوجب تبني نهج دبلوماسي مرن يعزز دور ومكانة الجزائر كفاعل إقليمي ودولي، مع تكريس جهودها لتحقيق الأمن والاستقرار والتنمية.

قائمة المراجع:

Ben Abdallah, R. (2024). Mediterranean Policy Journal. *Algeria's Evolving Relations with the West: Challenges and Prospects* , pp. 45–67.

Ben Salah, A. (2022, 12). Geopolitical Shifts and Their Impact on Algerian Diplomacy. *International Affairs Review* , pp. 225–243.

Bouamrane, A. (2015). The Principle of Sovereignty in Algerian Foreign Policy. *Maghreb Studies Quarterly* , pp. 78–95.

Hamdi, S. (2021, 9). Energy Diversification and Sustainable Development in Algeria. *Renewable Energy and Policy* , pp. 120–138.

Jalloh, A. A. (1984). *Les politiques des Etats d'Afrique noire vis-à-vis du monde arabe : aperçu général*, in: *Les relations historiques et socioculturelles entre l'Afrique et le monde arabe de 1935 à nos jours*. Paris: Unesco.

Mazrou, Y. (2023, 01). The Maghreb Conflict Dynamics and Algeria's Role. *Conflict Studies Review* , pp. 101–125.

Mokrani, B. (2013). Algeria and the Third World: A History of Solidarity. *Third World Quarterly* , pp. 765–784.

Nouri, F. (2020, 9). Security Challenges and Counterterrorism Strategies in the Sahel Region 2020. *African Security Review* , pp. 155–178.

الامم المتحدة الأمين العام. (2011). *الدبلوماسية الوقائية: تحقيق النتائج*. مجلس الأمن.

بلقاسم لحلو. (2004). دور الدبلوماسية الجزائرية في تسوية النزاعات المسلحة. رسالة ماجستير في القانون الجنائي الدولي . الجزائر ، جامعة البليدة.

بن العربي، هاجر. (نوفمبر، 2020). توظيف الدبلوماسية الروحية والدينية في السياسة الخارجية الجزائرية اتجاه دول إفريقيا. *مجلة آفاق للأبحاث السياسية والقانونية* ، 03 (06)، صفحة 09.

بن لخضر محمد العربي؛ أسماء يعقوب. (أفريل ، 2016). تقييم دور الدبلوماسية الاقتصادية في دعم الأمن الاقتصادي. *مجلة البشائر الاقتصادية* ، صفحة 133.

خالد بومعروف. (2017). *دور الجزائر في دعم حركات التحرر في العالم العربي*. القاهرة: دار النهضة العربية.

خديجة بوريب. (2014). *الدبلوماسية الأمنية الجزائرية في منطقة الساحل الأفريقي: الواقع والرهانات*. *المجلة العربية للعلوم السياسية* .

دريس باخوية. (2014). دور الجزائر في تعزيز الأمن ومحاربة الإرهاب بمنطقة الساحل والمغرب العربي. *الملتقى الدولي: الدور الإقليمي للجزائر: المحددات والأبعاد* . تبسة: قسم العلوم السياسية بجامعة تبسة، بالشراكة مع المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية.

رضوان جريبي. (ماي، 2011). *لأجل تمتين التعاون الإقليمي*. *مجلة الجيش* .

رفيق بوشيش. (28-29 أفريل ، 2014). دور الدبلوماسية الروحية في السياسة الخارجية الجزائرية. *الملتقى الدولي: الدور الإقليمي للجزائر: المحددات والتحديات* . تبسة: جامعة تبسة، بالشراكة مع المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية.

سامية. بن عبد الله. (2024). *السياسة الخارجية الجزائرية والتعددية الدبلوماسية*. الجزائر: دار الفكر الحديث.

عبد الله. بن صالح. (6، 2022). *تحولات القوى الدولية وأثرها على السياسة الخارجية الجزائرية*. *مجلة الدراسات الدولية* ، الصفحات 130-145.

عبدالرحمن. نوري. (12، 2020). *التطرف العنيف في الساحل وأثره على الأمن الجزائري*. *مجلة الأمن القومي* ، الصفحات 98-110.

- فؤاد عبد الكريم. (2020). عدم الانحياز والسياسة الخارجية الجزائرية. *مجلة الفكر السياسي* ، الصفحات 110-120.
- فيروز مزياني. (جويلية، 2019). الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية في ظل التحولات الإقليمية والدولية. *المجلة الجزائرية للأمن والتنمية* ، صفحة 204.
- مجلة الجيش مجلة الجيش. (2013). النزاعات في القارة الإفريقية لا مناص من الحلول السلمية التفاوضية. *مجلة الجيش* ، 22-25.
- محمد فجالى. (1990). ضبط الحدود الإقليمية للدول و مبدأ حسن الجوار الحالة الجزائرية – التونسية. *رسالة ماجستير* . الجزائر: جامعة الجزائر.
- مصطفى لحلو. (2021). الجزائر في السياسة الإفريقية: دور إقليمي متنامٍ. *مجلة العلاقات الدولية* ، الصفحات 90-105.
- ناصر بوعلام. (16، 12، 2021). دراسة الفضاء الجيوسياسي الساحلو-أورومغاربي من مدخل مقارنة مركبة جيوتاريخية-أمنية. *المجلة الجزائرية للدراسات السياسية* ، الصفحات 395-416.
- ناصر بوعلام. (06، 2019). نظرية الدور في السياسة الخارجية الجزائرية وعملية إعادة إحياء الدور الريادي في منطقة الساحل الإفريقي. *المجلة الجزائرية للأمن الإنساني* ، الصفحات 251-252.
- نورة شرع. (2020). دور الدبلوماسية الاقتصادية في قطاع التجارة الخارجية للجزائر. *المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية* ، الصفحات 353-354.
- ياسين حمدي. (8، 2021). اقتصاد الطاقة والتحول العالمية: فرص وتحديات للجزائر. *مجلة الاقتصاد والتنمية* ، الصفحات 70-85.
- يحي زبير. (2012). الجزائر و الوضع المعقد في منطقة الساحل : منع الحرب و مكافحة الإرهاب. *مركز الجزيرة للدراسات* ، 04.
- يونس. مزروع. (2023). *الأزمات المغاربية والتحديات الأمنية*. الجزائر: مطبعة السلام للنشر.